

Distr.: General
30 December 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٦٥ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية
الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى
رئيس الجمعية العامة

أود أن أوجه انتباهكم إلى المذكرة المرفقة المتعلقة بنتائج اجتماع الفريق الاستشاري
المعني بالصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي عقد في جنيف يومي ١٩ و ٢٠ تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٢٤/٦٠ فقد أنشئ الفريق الاستشاري للصندوق
لإسداء المشورة للأمين العام بشأن استخدام الصندوق وتأثيره.

وتلخص هذه المذكرة النقاط الأساسية التي أثرت خلال المناقشات المتعلقة بكل من
إدارة الصندوق وأثره على العمليات الإنسانية. وأود أن أسترعي انتباهكم إلى ما يساور
الفريق الاستشاري من قلق إزاء الحفاظ على مستوى مساهمات المانحين لعام ٢٠٠٩ في ضوء
الأزمة المالية العالمية. كما أرجو منكم ملاحظة ارتياح الفريق الاستشاري لاستجابة مكتب
الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لنتائج تقييم السنتين المستقل للصندوق. وأؤكد لكم
أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ينظر إلى هذه التوصيات بمنتهى الجدية وأنه سيواصل



التفاني في العمل على الاستمرار في الارتقاء بمستوى الصندوق، ولا سيما من خلال وضع وتنفيذ إطار للأداء والمساءلة، وفقا لما يقترحه المقيمون.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض المذكرة المرفقة على الدول الأعضاء، التي أصبح الآن ما يزيد على مئة منها دولا مساهمة في الصندوق.

(توقيع) بان كي - مون

اجتماع الفريق الاستشاري للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

جنيف

مذكرة من الفريق الاستشاري

أنشئ الفريق الاستشاري بموجب قرار الجمعية العامة ١٢٤/٦٠ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لإسداء المشورة للأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بشأن استخدام الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وأثره. وشارك في اجتماع الفريق الاستشاري، الذي عقد في جنيف يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الأعضاء الثمانية الذين عينهم حديثاً الأمين العام. وناقش الفريق الاستشاري بصورة رئيسية استجابة الإدارة لتقييم السنتين للصندوق، والأثر المحتمل للأزمة المالية العالمية على الصندوق، وأداء الصندوق منذ اجتماع الفريق الأخير في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وتستند الملاحظات والتوصيات التالية إلى المعلومات المستكملة الواردة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وإلى المشاورات التي جرت مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية، ومناقشة استجابة الإدارة لتقييم السنتين المستقل. كما تلقى الأعضاء الجدد في الفريق إحاطة تمهيدية بشأن الصندوق من مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بنيويورك.

١ - ويساور الفريق الاستشاري القلق إزاء تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل تمويل الصندوق. وفي حين أعربت الحكومات المانحة عن الإرادة السياسية لتمسكها بالتزاماتها التمويلية، ويظل احتمال خفض المعونة الإنسانية أقل من احتمال خفض الأشكال الأخرى للمساعدة الخارجية، فإن تأثير ذلك على تدفقات المساعدة سيتضح لاحقاً، لا سيما بعد عام ٢٠٠٩. كما سيؤثر الدولار القوي على المبلغ الذي سيتوفر للصندوق في عام ٢٠٠٩. لذا، ينبغي للمؤتمر الرفيع المستوى للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي سيعقد في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أن يقدم مؤشرات مبكرة فيما يتعلق بتأثير الأزمة على سلوك المانحين. وسيواصل الفريق رصد تدفق المعونة لضمان حصول الصندوق على الموارد الكافية.

٢ - ومع أن الكثير من الجهات المانحة الرئيسية للصندوق قد أعلنت عن استمرار التزامها بالصندوق، يعرب الفريق الاستشاري عن قلقه لأن ليس من المرجح كثيراً أن تقدم العديد من الجهات المانحة الصغيرة للصندوق مساهمات في عام ٢٠٠٩. فوجود قاعدة واسعة من

الجهات المانحة ليس هاما لأسباب مالية فحسب، بل وكذلك لإبداء الدعم السياسي. ويوصي الفريق الصندوق بأن يضح استراتيجية لتعبئة الموارد تشمل التركيز بشكل كاف على الجهات المانحة الصغيرة، بما في ذلك الاتصال بجهات مانحة جديدة وغير تقليدية، وبأن يدعم الأعضاء هذه الاستراتيجية في دورهم كدعاة لتقديم دعم سياسي ومالي أوسع نطاقا للصندوق.

٣ - وبالنظر إلى احتمال تقلص تدفقات المعونة، شجع الفريق الاستشاري أمانة الصندوق على مواصلة استكشاف أوجه التكامل مع مصادر التمويل الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتنسيق مخصصات الصندوق. وينبغي للجهات المانحة أن تكفل اعتبار المساهمات المقدمة إلى الصندوق إضافية حتى يتواصل تقديم الدعم المباشر التقليدي للمنظمات غير الحكومية وكذلك التمويل الأساسي للوكالات. وينبغي مواءمة السياسات والإجراءات وفق مبادئ المنح الإنسانية السليمة و"مبادئ الشراكة" التي وضعها المحفل الإنساني العالمي، ولا سيما فيما يتعلق بالأموال المجمعة على المستوى القطري، رغم أن تنوع الجهات المانحة والأموال المجمعة يجعل هذا الأمر عسيراً.

٤ - ونظراً للأزمة المالية فإنه أصبح من الأهمية بمكان أن يمول الصندوق حصراً المشاريع الإنسانية ذات الأولوية القصوى. وشجع الفريق الاستشاري أمانة الصندوق على أن تنفذ بدقة معايير إنقاذ الحياة أثناء استعراضها للمقترحات. ورحب الفريق الاستشاري بالاستعراض المقرر إجراؤه لمعايير إنقاذ الحياة وباستعراض معايير تحديد المخصصات من النافذة ناقصة التمويل في عام ٢٠٠٩ بوصفها خطوتين لمواصلة صقل معايير استخدام أموال الصندوق.

٥ - وأعرب الفريق الاستشاري عن دعم توصيات تقييم السنتين للصندوق والمصنوفة التي توجز استجابة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

٦ - وفيما يتعلق بتقييم السنتين، أشار الفريق الاستشاري إلى أن الكثير من التوصيات التي تتعلق مباشرة بأمانة الصندوق ويمكن تنسيق الشؤون الإنسانية قد نُفذت بالفعل أو أنها بصدد التنفيذ. وتعكس أصعب المسائل البارزة، بما فيها الشراكات وعمليات تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات، مواطن ضعف في النظام الإنساني ككل؛ وتؤثر على أداء الصندوق الذي لا يستطيع تسويتها بمفرده. وقد جرى التأكيد على ذلك في اجتماع مع الشركاء العاملين في المجال الإنساني، حيث أقرت بعض الوكالات بأن إجراءاتها الداخلية المتعلقة بشراكات المنظمات غير الحكومية والمشتريات تشكل عبئاً عليها. وأوصى الفريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن يضطلع بدور قيادي في تيسير تسوية هذه المسائل وبأن

يواصل الصندوق، قدر استطاعته، العمل كأداة لإحداث تغيير في مجال الاستجابة الإنسانية. بيد أنه من الضروري إيجاد إطار أوسع لمعالجة المسائل العامة. وشجع الفريق الاستشاري مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على قيادة الجهود الرامية إلى معالجة هذه المسائل العامة.

٧ - وفيما يتعلق بما ورد أعلاه، أشار الفريق إلى أنه في الوقت الذي يكتسي تقييم أثر تمويل الصندوق أهمية حاسمة، يتعذر إجراء هذا التقييم لأن الصندوق مسؤول عن جزء يسير من الاستجابة الإنسانية العامة. وترتبط فعالية الصندوق بفعالية الاستجابة العامة، إلا أنه لا يمكن في الوقت ذاته مساءلة الصندوق إلا عن الأثر الذي يمكن أن يعزى مباشرة إلى تمويله. وسيواصل الفريق النظر في مسألة الأثر في اجتماعات مقبلة.

٨ - واقترح الفريق الاستشاري تقسيم التحديات الرئيسية التي أبرزها التقييم إلى ثلاث مسائل استراتيجية، هي: (أ) الأداء والمساءلة، (ب) وترتيبات الشراكة، ولا سيما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، (ج) ودور المنسقين الإنسانيين/المقيمين. ويساور الفريق الاستشاري القلق لأن غياب إطار الأداء والمساءلة قد يضعف ثقة المانحين في الصندوق. بيد أنه لما كان هذا القلق لا يقتصر بالضرورة على الصندوق، فإن أحد الخيارات الذي يجب النظر فيه هو وضع إطار للأداء والمساءلة ليستخدم على مستوى الاستجابة الإنسانية عموماً، إطاراً يمكن أن يزود الصندوق بالمعلومات حسب الحاجة. وبإمكان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يقود زمام هذه المبادرة بمشاركة وكالات وجهات مانحة أخرى.

٩ - وأعرب الفريق الاستشاري عن سروره لملاحظة أن قدرة أمانة الصندوق قد عززت بإضافة وظائف جديدة ليصل مجموع الوظائف إلى ٢٣ وظيفة، لكنه أعرب عن القلق لاستمرار انعدام الشفافية بشأن استخدام نسبة ٣ في المائة من التكاليف العامة. وأوصى الفريق بإعادة الأموال إلى أمانة الصندوق وباستخدامها لتعزيز قدرة مكتب المراقب المالي على إدارة الصندوق (تجدر الإشارة أن الجمعية العامة هي المنظمة لاستخدام تكاليف الدعم البرنامجي). ونوه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بوجود مراقب مالي جديد وبأن العلاقة مع مكتب المراقب المالي قد تحسنت مع أن مسألة تكاليف الدعم البرنامجي لم تناقش معه بعد. وأعرب أعضاء الفريق عن رغبتهم في الاجتماع مع مكتب المراقب المالي على غرار ما فعلوا في اجتماعات سابقة.

١٠ - وأصدر تقييم السنتين عدداً من التوصيات ترمي إلى تحسين علاقات العمل القائمة بين وكالات الأمم المتحدة المتلقية لأموال الصندوق وشركائها التنفيذيين من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك توحيد النفقات العامة للمنظمات غير الحكومية، والإثبات المسبق لأهلية الشركاء من المنظمات غير الحكومية، وإحالة مدفوعات أموال الصندوق في الوقت

المناسب إلى الشركاء التنفيذيين، وزيادة اتساق مشاركة المنظمات غير الحكومية في تحديد أولويات المشاريع على المستوى القطري وزيادة استخدام أموال الاستجابة في حالات الطوارئ لتحويل أموال الصندوق مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية. ومع أن هذه المسائل لا يتحكم فيها الصندوق مباشرة، فهي تحدد مدى سرعة وكيفية قياس أثر ترجمة أموال الصندوق على أرض الواقع. وبينما تنفذ هذه العمليات على المستوى القطري، يوصي الفريق أمانة الصندوق بأن تتولى جمع أفضل الممارسات من الأفرقة القطرية حيث تكون العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فعالة جدا.

١١ - وأشار الفريق الاستشاري إلى أن مواقف الوكالات إزاء الصندوق قد تطورت فأصبحت أكثر إيجابية. كما أن تعاونها بشأن مصفوفة الاستجابة تعاون إيجابي وينبغي الاستفادة منه. وقرر الأعضاء تعزيز الاتساق في إرسال رسائل إلى الوكالات عن الصندوق والتمويل الإنساني، ولا سيما عن المشاكل العامة، من خلال الأدوار التي يضطلعون بها كممثلين للحكومات المانحة وأعضاء المجالس التنفيذية للوكالات.

١٢ - ولاحظ الفريق الاستشاري أن النجاح في استخدام الصندوق يتوقف إلى حد كبير على المنسقين الإنسانيين/المقيمين المسؤولين عن الترتيب الأولي للأولويات (بما في ذلك استخدام تقييمات الاحتياجات وإشراك الشركاء العاملين في المجال الإنساني) وعلى تقييم القدرة التنفيذية للوكالات والإبلاغ، والرصد. ويعد عبء هذا العمل مجازفة استراتيجية. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للقدرة المؤسسية الداعمة للمنسقين الإنسانيين/المقيمين، ولقدرة المنسقين المقيمين على الاستجابة الإنسانية في البلدان التي لا يوجد فيها منسق إنساني.

١٣ - وأوصى تقييم السنتين بأن تراعى القدرة التنفيذية للوكالات على المستوى القطري بوصفها عاملا في قرارات التمويل. ويوصي الفريق الاستشاري باستكشاف آليات لتحقيق ذلك، بوصفه عملية مجددة؛ بيد أن المسؤولية عن تقديم مشاريع لا يمكن تنفيذها تقع في نهاية المطاف على عاتق المنسقين الإنسانيين/المقيمين.

١٤ - ويعرب الفريق الاستشاري عن القلق إزاء نوعية التقارير المقدمة عن منح الصندوق. ولاحظ أعضاء الفريق أن هناك مقاومة في أوساط الوكالات بشأن تقديم تقرير عن كل مشروع بينما تتجه بعض الوكالات إلى اعتماد نهج قائم على البرامج. ومع ذلك، يرى الفريق أن أي إجراء فعال ومبسط لإعداد تقارير عن منح الصندوق يمكن أن يكون نموذجاً مفيداً للوكالات في الوفاء بمتطلبات الإبلاغ الأخرى.